تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فبراير 2025

أسعار الطاقة تحد من ارتفاع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2024...

سجل التضخم في الدول الخليجية تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2024، متفوقاً على معظم المناطق الأخرى التي ما تزال تعاني من ارتفاع الأسعار على الرغم من التوجه العالمي نحو الانخفاض. كما ظل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى من نظيره في الدول الخليجية خلال العام. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، جاء معدل التضخم في الدول الخليجية عند مستوى 2.1 في المائة خلال العام 2024، على خلفية سياسات الدعم الحكومي، وتحديد سقف لأسعار الوقود، وربط العملات بالدولار الأمريكي. إلا أنه على الرغم من ذلك استمرت بعض القطاعات، مثل الإسكان على سبيل المثال، في تشكيل ضغوط تضخمية في العديد من الدول الخليجية.

وواصل التضخم العالمي اتجاهه الهبوطي منذ ان وصل إلى مستويات الذروة في العام 2022، ومن المتوقع أن يستمر هذا التباطؤ خلال العام 2025، مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض أسعار الطاقة واستقرار سلاسل التوريد. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت المخاطر قائمة، إذ قد تؤدي التعريفات الجمركية التي تفرضها الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تصعيد تجاري واسع النطاق، مما قد يعيد الضغوط التضخمية في العام 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 4.2 في المائة في العام 2025، وإلى 3.5 في المائة في العام 2026، مع تقارب معدلات التضخم نحو المستويات المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة أسرع مقارنة بالأسواق الناشئة والدول النامية. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض التضخم العالمي في العام 2025 مع الحفاظ على الانخفاض المتوقع لأسعار الطاقة.

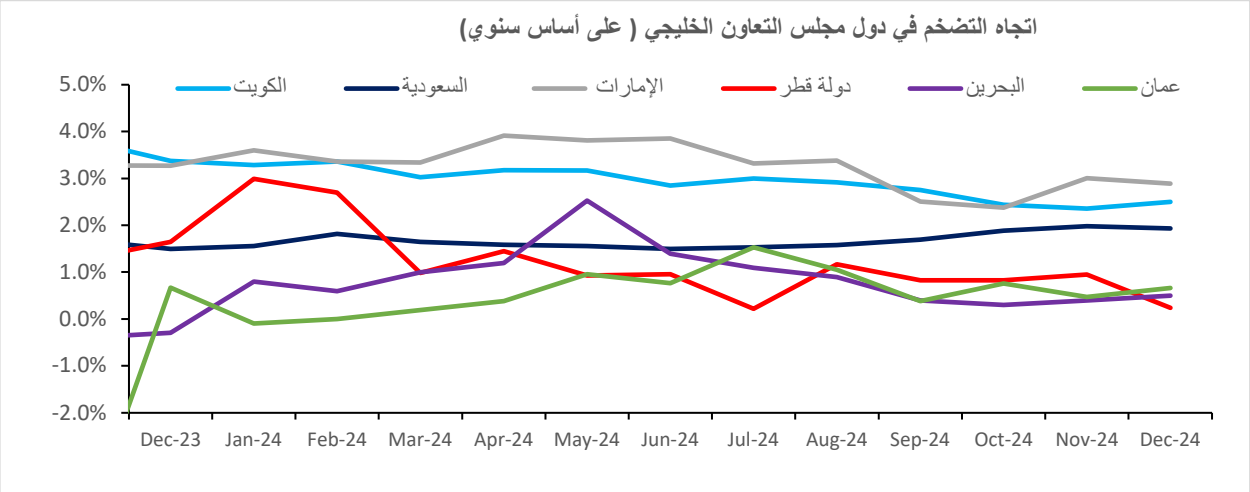

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

أما على صعيد التضخم في الولايات المتحدة، فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في العام 2024، إذ تراجع إلى نسبة 2.9 في المائة. وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي في حين انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 0.5 في المائة خلال العام. إلا أنه باستثناء تكاليف الغذاء والطاقة، بلغ المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين 3.2 في المائة، مما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية في بعض القطاعات. وفي المقابل، انخفض معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو من 2.9 في المائة في ديسمبر 2023 إلى نسبة 2.4 في المائة في ديسمبر 2024.

ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من ضمنها استقرار أسعار الطاقة وتراجع اضطرابات سلاسل التوريد، التي كانت قد ساهمت

في ارتفاع الأسعار خلال السنوات السابقة.

وفي الدول الخليجية، وصل معدل التضخم في دبي إلى 3.3 في المائة على أساس سنوي في العام 2024، في مستوى مماثل لما كان عليه في العام 2023. في المقابل، سجلت بقية الدول الخليجية معدلات تضخم أقل من دبي، في حين شهدت الكويت تراجع معدل التضخم السنوي من 3.4 في المائة في العام 2023 إلى 2.5 في المائة في العام 2024. وعلى النقيض من ذلك، سجلت السعودية ارتفاعاً هامشياً، إذ ارتفع معدل التضخم السنوي من 1.5 في المائة في العام 2023 إلى 1.9 في المائة في العام 2024.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهدت أسعار الغذاء العالمية نمواً بمعدلات معتدلة في العام 2024، إذ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنسبة 6.7 في المائة على أساس سنوي، لكنه ظل أقل بنسبة 20.7 في المائة مقارنة بمستوى الذروة المسجل في مارس 2022. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 9.4 في المائة، مدفوعاً بشح الإمدادات العالمية، خاصة في جنوب شرق آسيا. كما ارتفعت الأسعار العالمية للحوم والألبان، إذ سجل مؤشر أسعار اللحوم نمواً بنسبة 2.7 في المائة على خلفية ارتفاع أسعار لحوم الأبقار بسبب الطلب العالمي القوي وقيود الإنتاج في الدول المصدرة. أما مؤشر أسعار الألبان، فقد ارتفع بنسبة 4.7 في المائة، مع تسجيل الزبدة مكاسب حادة نتيجة ارتفاع الطلب العالمي وانخفاض الإمدادات القابلة للتصدير نتيجة أنماط الطقس غير المنتظمة التي أثرت سلباً على الإنتاج.

رفع أسعار الفائدة والتضخم في الدول الخليجية

دفع تباطؤ التضخم العالمي خلال الأشهر الستة الماضية محافظي البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم إلى اتباع استراتيجية مزدوجة تمثلت في إيقاف رفع سعر الفائدة مؤقتاً وخفضها تدريجياً لدعم النمو الاقتصادي. إذ أجرى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة خلال العام 2024 وخفض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس. وخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الاقتراض الأساسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى نطاق (5.0 -5.25 في المائة) في سبتمبر 2024، وتبعه بتخفيضين آخرين كل منهما بمقدار 25 نقطة أساس، في نوفمبر 2024 وديسمبر 2024، مما أوصل سعر الفائدة إلى نطاق 4.75 -5.0 في المائة و4.25-4.5 في المائة، على التوالي. وبالمقارنة، نفذ البنك المركزي الأوروبي سلسلة من أربع تخفيضات في أسعار الفائدة لمعالجة اتجاه التضخم الهابط والتحديات الاقتصادية الأخرى في منطقة اليورو. وخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الأول لهذا العام في يونيو 2024 بخفض قدره 25 نقطة أساس، مما رفع سعر الفائدة على تسهيلات الودائع إلى 3.5 في المائة، تلاه خفض آخر بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر 2024، مما أدى إلى خفض سعر الفائدة على تسهيلات الودائع إلى 3.25 في المائة. وأدى خفض سعر الفائدة مرتين بمقدار 25 نقطة أساس في أكتوبر 2024 وديسمبر 2024 إلى خفض سعر الفائدة على تسهيلات الودائع للبنك المركزي الأوروبي إلى 2.75 في المائة. وتهدف هذه التخفيضات إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

وواصلت البنوك المركزية في الدول الخليجية مواءمة قراراتها بشأن أسعار الفائدة مع تعديلات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على مدار العام، مستندة إلى ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت (التي تعتمد على سلة من العملات العالمية الكبرى تشمل الدولار الأمريكي). وفي أحدث خفض للفائدة أجراه الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر 2024 بمقدار 25 نقطة أساس، حذت البنوك المركزية الخليجية حذوه، إذ خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة الأساسي على تسهيلات الودائع لليلة واحدة إلى 4.4 في المائة، فيما خفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء إلى 5 في المائة وسعر إعادة الشراء العكسي إلى 4.5 في المائة. في المقابل، لم يواكب بنك الكويت المركزي هذه التعديلات، محافظًا على سعر الخصم دون تغيير في ديسمبر 2024.

مؤشر أسعار المستهلك	متوسط	فِعلي			التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي	2000–20	2021	2022	2023	2024	2025
البحرين	1.6%	-0.6%	3.6%	0.1%	1.4%	1.8%
الكويت	NA	3.4%	4.0%	3.6%	3.0%	2.4%
عمان	2.0%	1.7%	2.5%	0.9%	1.3%	1.5%
قطر	3.2%	2.3%	5.0%	3.1%	1.0%	1.4%
السعودية	1.9%	3.1%	2.5%	2.3%	1.7%	1.9%
الإمارات	2.9%	-0.1%	4.8%	1.6%	2.3%	2.1%
الدول الخليجية	**2.2%**	**2.2%**	**3.3%**	**2.2%**	**1.8%**	**1.9%**
الدول العربية	**5.0%**	**8.4%**	**8.6%**	**10.7%**	**11.9%**	**8.5%**

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

الكويت

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر 2024، وفقاً للبيانات الرسمية، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة نسبتها 5.1 في المائة في أسعار الملابس والأحذية، وارتفاع مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 5.0 في المائة. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة أسعار الحبوب والخبز واللحوم والدواجن، إضافة إلى الأسماك والمأكولات البحرية. كما شهد مؤشر الملابس والأحذية ارتفاعاً هامشياً بسبب الزيادة العامة لأسعار هذه الفئة.

وعلى صعيد آخر، ارتفع مؤشر الاثاث والمعدات والصيانة المنزلية، وهو ثالث أكبر عنصر ضمن المؤشر العام، بنسبة 3.5 في المائة، بينما ظلت أسعار التعليم مستقرة نسبياً، مسجلة زيادة هامشية بلغت 0.7 في المائة. في المقابل، تراجع مؤشر النقل، الذي يشكل نسبة 7.5 في المائة من الثقل الوزني الإجمالي للمؤشر العام، بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي، نتيجة انخفاض أسعار شراء السيارات وتكاليف تشغيل معدات النقل الشخصي خلال العام 2024.

وفيما يتعلق بالأداء على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً هامشياً بنسبة 0.45 في المائة على أساس شهري في ديسمبر 2024 بسبب استقرار الأسعار بصفة عامة عبر مجموعات المؤشرات الرئيسية خلال الشهر. وارتفعت أسعار الفئة الفرعية لمؤشر أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 0.4 في المائة، بينما ارتفعت أسعار فئة خدمات الإسكان، أكبر المؤشرات من حيث الثقل الوزني، بنسبة 0.4 في المائة في ديسمبر 2024 مقارنة بنوفمبر 2024.

السعودية

حافظ التضخم في السعودية على وتيرة مستقرة خلال العام 2024، إذ ظل دون مستوى 2 في المائة. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، وهي الفئة ذات الثقل الوزني الأكبر على مستوى المؤشر، والتي ارتفعت بنسبة 8.9 في المائة. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع الإيجارات السكنية بنسبة 10.6 في المائة، بدعم من قفزة بنسبة 9.9 في المائة لأسعار إيجارات الفلل.

وجاء نمو أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات في السعودية خلال العام 2024 ضعيفاً، إذ سجل ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 0.8 في المائة، مدفوعاً بزيادة أسعار اللحوم والدواجن. في المقابل، ارتفعت اسعار مجموعة السلع والخدمات الشخصية بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024، على خلفية زيادة أسعار المجوهرات والساعات بنسبة 20.2 في المائة، فيما ارتفعت أسعار التعليم بنسبة 1.1 في المائة خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة رسوم التعليم المتوسط والثانوي بنسبة 1.8 في المائة. وبصفة عامة،

سجلت ستة مجموعات من أصل 12 فئة فرعية لمؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر 2024، في حين شهدت المجموعات ستة الأخرى انخفاضاً. وتراجعت أسعار مجموعة المفروشات والمعدات المنزلية بنسبة 2.8 في المائة، مدفوعة بانخفاض أسعار السجاد والأرضيات والأثاث بنسبة 5.1 في المائة. كما انخفضت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 2.2 في المائة، متأثرة بتراجع أسعار الملابس الجاهزة بنسبة 4.2 في المائة، في حين سجلت مجموعة النقل انخفاضاً بنسبة 2.5 في المائة، نتيجة تراجع أسعار السيارات بنسبة 3.9 في المائة.

الامارات

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في دبي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.3 في المائة خلال العام 2024، بما يتسق مع المتوسط السنوي المسجل في العام 2023. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، وهي الفئة ذات الثقل الوزني الكبير- بنسبة 6.7 في المائة خلال العام 2024. كما شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات، ثالث أكبر مجموعة من حيث الثقل الوزني، ارتفاعاً بنسبة 2.4 في المائة في المتوسط خلال العام 2024، مقارنة بارتفاع بنسبة 4.6 في المائة في العام 2023. في المقابل، سجلت مجموعة النقل (ثاني أكبر مجموعة من حيث الثقل الوزني) انخفاضاً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2024، مقارنة مع انخفاض قدره 5.7 في المائة في المتوسط خلال العام 2023، مما أثر سلباً على نمو المجموعتين السابقتين خلال تلك الفترة. وبصفة عامة، شهدت خمس مجموعات من أصل 13 فئة فرعية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين في دبي انخفاضاً سنوياً خلال الشهر. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط توقعات نمو التضخم السنوي في دبي للعام 2024 كان أعلى قليلاً من تقديرات صندوق النقد الدولي لمتوسط التضخم الإجمالي المتوقع للإمارات للعام 2024 (2.3 في المائة).

قطر

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة هامشية بلغت 0.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024، مسجلا ثاني أدنى متوسط نمو سنوي لمعدل التضخم منذ أربعة اعوام. وجاء نمو التضخم في قطر بوتيرة معتدلة بعد انخفاض أربعة من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً في ديسمبر 2024، مما حد من زيادة التضخم في في ديسمبر 2024. وشهدت مجموعة الأغذية والمشروبات، والتي تعتبر واحدة من أكبر المجموعات من حيث الثقل الوزني، انخفاضاً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024، في حين انخفض مؤشر الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، وهو مؤشر فرعي آخر يتسم بالثقل الوزني، بنسبة 4.2 في المائة على أساس سنوي خلال ديسمبر 2024. كان ارتفاع التضخم السنوي الهامشي خلال العام مدفوعاً بصفة رئيسية بالارتفاع المعتدل لأسعار مجموعة الاتصالات، والتي شهدت زيادة بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024، تليها مجموعات الترفيه والثقافة والمطاعم والفنادق، بتسجيلها ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.5 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي. وفيما يتعلق بالأداء الشهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة 0.87 في المائة في ديسمبر 2024 مقارنة بالشهر السابق. إذ بلغ متوسط معدل التضخم على أساس شهري في قطر 0.09 في المائة خلال الفترة بين عامي 2009 و2024، ليصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 1.59 في المائة في ديسمبر 2023 والمستوى القياسي المنخفض البالغ -2.6 في المائة في يناير 2022. ويعزى الارتفاع الشهري المعتدل لمعدل التضخم إلى القفزة البالغة 8.8 في المائة على أساس شهري في أسعار مؤشر الترفيه والثقافة، وتبعه ارتفاعاً معتدلاً لمؤشر المطاعم والفنادق بنسبة 1.5 في المائة على أساس شهري.

البحرين

ظل معدل التضخم في البحرين ثابتاً، إذ سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 0.5 في المائة فقط في ديسمبر 2024، ووصل مؤشر أسعار المستهلكين العام إلى أدنى مستوياته المسجلة في اثني عشر شهرا عند 101.1 نقطة. وفيما يتعلق بالتغيير على أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين بنسبة 0.1 في المائة خلال الشهر. وسجلت البحرين ثاني أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية في ديسمبر 2024. ويعزى عدم تغير معدل التضخم في البحرين على أساس سنوي إلى انكماش أربعة من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلكين العام. وشهد مؤشر الإسكان والمياه والكهرباء أكبر انكماش، إذ انخفض بنسبة 9.5 في المائة، يليه مؤشرات الترفيه والثقافة والصحة، التي شهدت انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 8.9 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي في ديسمبر 2024. وبالمقارنة، سجل مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة على أساس سنوي، بينما أظهر مؤشر التعليم نمواً أعلى قليلا عند 0.6 في المائة خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تسجل البحرين ثالث أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية في العام 2025، بنسبة 1.8 في المائة، بعد قطر وسلطنة عمان، بنسبة 1.5 في المائة و1.4 في المائة، على التوالي.

عمان

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في عمان زيادة هامشية على أساس سنوي بنسبة 0.7 في المائة في ديسمبر 2024 مقارنة بديسمبر 2023. واتخذ معدل التضخم في السلطنة اتجاه هبوطي على مدار العام. وكان الارتفاع الهامشي للتضخم مدفوعا بصفة رئيسية بنمو مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والذي يعد ثاني أكبر مؤشر فرعي من حيث الثقل الوزني، بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي. وضمن هذه الفئة، ارتفعت أسعار الخضروات بنسبة 7.6 في المائة، بينما شهدت مجموعة الحليب والجبن والبيض زيادة بنسبة 3.8 في المائة في ديسمبر 2024. في ذات الوقت، ظلت أسعار الخبز والحبوب مستقرة، بينما سجلت مجموعة المشروبات غير الكحولية انخفاضا هامشياً بنسبة 0.5 في المائة على أساس سنوي. في المقابل، انخفضت أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 6.3 في المائة على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، سجل مؤشر الاثاث والمعدات المنزلية زيادة متواضعة بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2024. وظلت مؤشرات التبغ والترفيه والثقافة دون تغيير إلى حد كبير، حيث بلغت 0.0 في المائة و0.6 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع مؤشر النقل بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي، بينما لم يسجل مؤشر الإسكان والماء والكهرباء أي تغيير وظل مستقراً عند 0.0 في المائة خلال نفس الفترة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com